



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

16 يوليو 2024

أسبوع التدفقات الدولارية

183
392
2198
39%
7178
5388

إصدار
أسبوعي



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

محمد صبري

أسماء رفعت

سالي عاشور

شادي هلال

أمل إسماعيل

د. أحمد سلطان

د. عمر الحسيني

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات
تحليلية

21

معلومة
مصورة

20

مقالات تحليلية

تدفقات
دولارية: زيادة
تحويلات
العاملين
بالخارج

39

الصودا
أش: ذهب
أبيض يدعم
طموحات مصر
للتنمية

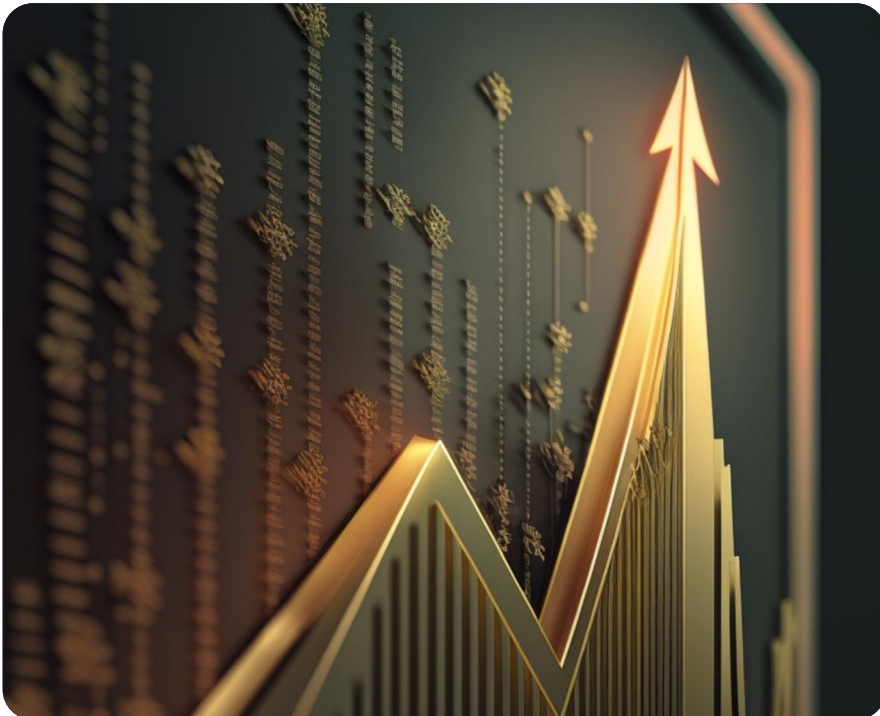
26

عوامل محفزة:
كيف حقق ميزان
المدفوعات فائضًا
خلال الأشهر
التسعة الأولى من
2024/2023

21

تقديم

شهد الاقتصاد المصري تحسناً ملحوظاً على عدة جبهات، مما يبشر بمستقبل واعد. ففي مقدمة هذه المؤشرات الإيجابية، تباطؤ التضخم في المدن للشهر الرابع على التوالي ليصل إلى 27.5%، وهو أدنى مستواه له منذ 14 شهراً. وعلى صعيد النمو، تستهدف مصر رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 5.5% خلال العام المالي 2026-2027. إقليمياً، قررت إسرائيل إبقاء سعر الفائدة دون تغيير عند 0.1% للمرة الثالثة على التوالي، وذلك في ظل المخاوف من تداعيات الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي. وعالمياً، انتعشت عملات الأسواق الناشئة، بما في ذلك الجنيه المصري، بعد تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة. ويعود هذا الانتعاش إلى تراجع توقعات رفع أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي. وتتناول النشرة في مقالاتها التحليلية، كيف حقق ميزان المدفوعات المصري فائضاً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2023/2024؟ والصودا آش: ذهب أبيض يدعم طموحات مصر للتنمية الصناعية، وزيادة تحويلات العاملين المصريين في الخارج. تُقدم النشرة تحليلاً معمقاً لهذه الموضوعات الهامة، وتسلط الضوء على فرص الاستثمار الواعدة في الاقتصاد المصري.



أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية مؤشرات أولية



• مصر تستهدف رفع نمو اقتصادها إلى 5.5% في 2026-2027

تستهدف مصر رفع معدلات النمو خلال السنة المالية 2026-2027 إلى 5.5%، وفق وثيقة برنامج عمل الحكومة. ومن المخطط أن يصل النمو في السنة المالية الحالية 2024-2025 إلى 4.2%، وذلك بعدما هبط إلى 2.8% في السنة المالية السابقة. وأجرت مصر تغييراً كبيراً في الحكومة الجديدة، إذ عينت أحمد كجوك وهو خبير اقتصادي سابق في البنك الدولي يتبنى نهجاً داعماً للمستثمرين في منصب وزير المالية بعدما كان يتولى منصب نائب الوزير محمد معيط، إلى جانب تعيين مصرفيين ومسؤولين تنفيذيين سابقين في مجال الأعمال في حقائب وزارية رئيسية أخرى، فيما تسعى البلاد إلى الخروج من أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود. والحكومة الجديدة، التي يرأسها رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، هي جزء من إصلاح شامل تلبية للمطالبات المتزايدة لإدارة اقتصادية جديدة بعد خفض قيمة العملة للمرة الرابعة منذ أوائل عام 2022.

• التضخم في مدن مصر يتباطأ للشهر الرابع على التوالي إلى 27.5%

واصلت وتيرة التضخم في مدن مصر التباطؤ في يونيو، للشهر

الرابع على التوالي، ليتراجع إلى 27.5% على أساس سنوي، مقارنةً بـ 28.1% في مايو، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلكين بـ 1.6% في يونيو، مقابل انكماشها بـ 0.7% في مايو، والذي كان أول تراجع للأسعار منذ يونيو 2022، وأكبر وتيرة انكماش منذ منتصف عام 2019. وأفادت بيانات البنك المركزي بأن أسعار المستهلك الأساسية في مصر ارتفعت بنسبة 26.6% على أساس سنوي في يونيو مقابل 27.1% في مايو.

السياسات النقدية

• عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر يقفز 223% خلال 9 أشهر

تفاقم عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر بمقدار 223% خلال أول 9 أشهر من العام المالي الجاري «2023-2024» إلى 17.1 مليار دولار مقارنة مع 5.3 مليار في الفترة ذاتها من العام المالي السابق، بضغط من تحول الميزان التجاري البترولي إلى عجز بنحو 5.1 مليار دولار، وتراجع إيرادات قناة السويس، وانخفاض الصادرات البترولية، وذلك بحسب بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري. وانخفضت إيرادات قناة السويس بنسبة 7.4% إلى 5.8 مليار دولار في الفترة من يوليو إلى مارس 2023-2024 مقارنة مع 6.2 مليار في الفترة نفسها قبل عام، فيما هوت على مستوي فصلي في الربع الثالث 57.2% لنهاية مارس إلى 959.3 مليون دولار بسبب «التوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر مما اضطر العديد من شركات الشحن التجارية لتحويل مسارها».

أخبار قطاعية



• مصر تحدد «كوتا» استيراد السيارات عند 10 آلاف شهرياً

وضعت مصر، بدءاً من شهر يونيو 2024، سقفاً لعدد السيارات الممكن استيرادها بواقع 10 آلاف سيارة كحد أقصى شهرياً. وتم تبرير الإجراء الجديد بأنه يصب ضمن محاولات الحكومة لترشيد استخدام الدولار وعدم الإفراط في الاستيراد. وضعت مصلحة الجمارك المصرية خطة لتنظيم عمليات الإفراج عن السيارات المستوردة، بحيث لا يتعدى التسجيل المسبق للسيارات المستوردة تامة الصنع حاجز الـ 10 آلاف سيارة فقط شهرياً. وتطبيق هذا الإجراء بحذافيره يعني أن إجمالي عدد السيارات التي سيتم استيرادها خلال عام لن يتجاوز 120 ألفاً. هذا



الرقم يبقى أكثر بـ 33% عما تم استيراده عام 2023 بأكمله، والذي بلغ 90 ألف سيارة. لكنه يقل كثيراً عن أرقام عامي 2021 و2022، قبل أزمة وقف الإفراج عن السلع في الموانئ بسبب شح الدولار، والبالغ 184 ألف سيارة و290 ألف سيارة على التوالي، بحسب تقرير مجلس معلومات سوق السيارات «أميك».

• مصر تسعى لزيادة صادرات منتجاتها الزراعية الطازجة 15% في 2024

تعتمد مصر زيادة صادرات المنتجات الزراعية الطازجة 15% هذه السنة لتصل قيمتها إلى 4.2 مليار دولار، حسب المشرف على

الحجر الزراعي المصري والعلاقات الزراعية الخارجية سعد موسى. وصدرت مصر منتجات زراعية في 2023 بقيمة 8.8 مليار دولار، بينها 3.7 مليار دولار منتجات طازجة، وهو ما يمثل 24.5% من إجمالي صادرات مصر السلعية، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 35.6 مليار دولار. وذكر موسى أن «الأوضاع العالمية تدعم زيادة الصادرات الزراعية المصرية هذا العام». وارتفعت الصادرات الزراعية المصرية بالنصف الأول 2024 بنسبة 27% على أساس سنوي لتصل إلى 2.8 مليار دولار، إذ تجاوز حجم الصادرات 4.8 مليون طن بزيادة 220 ألف طن عن الفترة المماثلة من العام الماضي، بحسب بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

• مصر ترفع وارداتها من القمح 28.3% خلال النصف الأول 2024

رفعت مصر حجم وارداتها من القمح خلال النصف الأول من العام الجاري بنحو 28.3%، بفعل توافر الدولار بالبنوك في الأشهر الأخيرة، فضلاً عن انخفاض أسعار القمح عالمياً. وبلغ حجم كميات القمح الواردة إلى مصر خلال الأشهر الستة الأولى من 2024 حوالي 6.8 مليون طن، مقارنة بـ 5.3 مليون طن في الفترة المماثلة من عام 2023. وتعدُّ مصر أحد أكبر مستوردي القمح في العالم، وهي تشتري عادةً من الخارج ما يصل إلى 12 مليون طن سنوياً للقطاعين الحكومي والخاص. وجاءت البلاد في قائمة أكثر الدول استهلاكاً للقمح في موسم 2024/2023 بما يزيد عن 20 مليون طن متري، وهو ما يمثل 2.6% من الاستهلاك العالمي، بحسب تقرير أكتوبر الصادر عن وزارة الزراعة الأميركية.



علاقات دولية

• صندوق النقد يراجع خفض رسوم قروضه لمصر وكبار المقترضين

يراجع صندوق النقد الدولي الرسوم التي يفرضها على كبار مقترضيه، بعد أن أثارت بعض الدول مخاوف من أن التكاليف أصبحت غير منطقية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.

وسيقوم مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، الذي يتكون من 24 عضواً يمثلون 190 دولة ومسؤولاً إدارياً، اليوم بوزن الخيارات لمنح الدول هدنةً من الرسوم الإضافية. وتُطبق الرسوم عادةً على الدول التي تقترض أكثر من حصتها المخصصة أو تتأخر في سداد القروض ضمن برامج الصندوق. وقد رفض الصندوق الرد على طلبات التعليق.



• مصر تتوقع جذب استثمارات تركية بمليار دولار خلال 18 شهراً

تتطلع مصر لجذب استثمارات تركية جديدة بقيمة مليار دولار خلال 18 شهراً، تشمل قطاعات مختلفة أهمها الملابس والأجهزة المنزلية والكهربائية. ويتجاوز الحجم الإجمالي للاستثمارات التركية في مصر 3 مليارات دولار، من خلال 1700 شركة، وفق آخر بيانات منشورة لوزارة الصناعة والتجارة المصرية. وقال إن القاهرة تستهدف نمو التبادل التجاري مع أنقرة «بنسبة 15% خلال العامين الحالي والمقبل، ليصل إلى 7.2 مليار دولار، مقابل 6.3 مليار دولار بنهاية 2023». وأبرز بنود التبادل التجاري السلعي بين البلدين تتمثل في قطاعات الأسمدة، والأسلاك، والضفائر الكهربائية، والأقمشة، والملابس الجاهزة، وحديد التسليح، والسيارات، وزيت الصويا، والذرة الصفراء، والأعلاف، والأجهزة المنزلية.

• تحالف مصري صيني ينفذ المرحلة الثالثة للقطار الكهربائي بـ 550 مليون دولار

يشارك تحالف مصري صيني قريباً بتنفيذ أعمال المرحلة الثالثة من مشروع القطار الكهربائي الخفيف «LRT»، مقابل 550 مليون دولار. وأسندت الحكومة لتحالف شركات «فيك» الصينية و«المقاولون العرب» و«أوراسكوم» المصريتين، مشروع إنجاز المرحلة الجديدة، والتي يُستهدف الانتهاء منها خلال عامين كحد أقصى. وتمتد المرحلة الثالثة من مشروع القطار الكهربائي الخفيف لمسافة 20.4 كيلو متر، وسيُقام عليها 4 محطات.

• «إتش تو غلوبال» المدعومة من ألمانيا توافق على شراء الأمونيا الخضراء من مصر



وافقت مؤسسة تدعمها الحكومة الألمانية على استيراد الأمونيا الخضراء من مصر في السنوات المقبلة

في محاولة لتسريع تحول الطاقة في أوروبا. وستشترى شركة «إتش تو غلوبال» (H2Global) ما لا يقل عن 259 ألف طن من المواد المستخدمة في نقل الهيدروجين بين 2027 و2033، من موقع إنتاج في مصر مملوك لشركة «فيرتي غلوب» (Fertiglobe) الإماراتية. ستبعتها بعد ذلك بأسعار أرخص للشركات في الاتحاد الأوروبي، وفقاً لبيان صادر عن وزارة الاقتصاد الألمانية. ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها انطلاقة نحو إنشاء سوق للهيدروجين في المنطقة، التي ترغب في استخدام مصدر الطاقة النظيفة للتخلص من الوقود الأحفوري

في العقود المقبلة. يوجد حالياً عدد قليل من المشترين لهذا الغاز نظراً لارتفاع كلفة إنتاجه، ولأنه يتطلب استثمارات في البنية التحتية لجعل استخدامه أكثر جدوى.

• «أفريكسيم بنك» يخصص 3.2 مليار دولار جديدة لتمويل بنوك وشركات مصرية

يدرس البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك» توفير تمويلات جديدة لمصر بحجم 3.2 مليار دولار، ليصل إجمالي حجم تسهيلات بنوك وشركات البلاد إلى 5 مليارات دولار بنهاية عام 2024، بحسب هيثم المعايرجي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك في مقابلة مع «الشرق». وأضاف المعايرجي أن إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنك في السوق المصرية خلال آخر 3 سنوات بلغ نحو 12.8 مليار دولار، منها 9.5 مليار دولار للقطاع المصرفي. يتعامل «أفريكسيم» مع عدد من البنوك والشركات المصرية الكبرى، بما في ذلك بنك مصر، والبنك الأهلي المصري،

و«السويدي إيكوتريك». وضح البنك تمويلات لبنوك مصرية بنحو 1.8 مليار دولار خلال أول 5 أشهر من العام الجاري، لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة البينية، بحسب المعايرجي. وكشف أن «أفريكسيم بنك» يدرس حالياً منح عدد من التسهيلات الائتمانية

في مصر بقيمة 3.2 مليار دولار، متضمنةً تجديدات لتسهيلات قائمة بالفعل لصالح الجهاز المصرفي المصري.



• صندوق النقد: تأجيل مناقشة صرف الشريحة الثالثة لمصر إلى 29 يوليو

أجل «صندوق النقد الدولي» مناقشة صرف الشريحة الثالثة من القرض الممنوح لمصر بقيمة 820 مليون دولار، إلى 29 يوليو الجاري بعدما كانت على جدول اجتماعاته المقررة يوم 10 يوليو. وأشارت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر إيفانا فلادكوكوفا هولار، إلى أن الاجتماع «تم تأجيله إلى 29 يوليو»، من دون توضيح أسباب. أجرت بعثة من صندوق النقد زيارة إلى القاهرة في مايو 2024، لإجراء المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. واعتمد مجلس الصندوق في نهاية مارس 2024، المراجعتين الأولى والثانية في إطار تسهيل الصندوق الممدد لمصر، ووافق على زيادة قيمة البرنامج الأصلي بنحو 5 مليارات دولار، ليصل إجماليها إلى 8 مليارات دولار، ما سمح للدولة بسحب سيولة من الصندوق بنحو 820 مليون دولار على الفور. ووضع مصر على جدول اجتماعات الصندوق والموافقة على المراجعة، كان سيسمح لها بصرف شريحة جديدة من قرضها، ثم التقدم بطلب الحصول على تمويل إضافي بقيمة 1.2 مليار دولار من «صندوق الصلابة والمرونة».

أسواق المال والاستثمار



• «إليكترا» الإماراتية تقتنص 20% من «السويدي» المصرية مقابل 450 مليون دولار

نجحت شركة «إليكترا إنفستمنت هولدينغ» الإماراتية في الاستحواذ على نحو 20% من أسهم «السويدي إليكتريك» المصرية، أكبر شركة مدرجة لصناعة الكابلات في العالم العربي، مقابل 1.05 دولار للسهم، في صفقة وصلت قيمتها لنحو 450

مليون دولار. وكانت «إليكترا إنفستمنت» تقدمت في مايو 2024 بعرض شراء 24.5% من أسهم «السويدي إليكتريك»، واشترطت في عرضها أن يكون الحد الأدنى لتنفيذ عرض الشراء 15% من أسهم «السويدي». وفتحت بورصة مصر سوق الصفقات الخاصة الـ «OPR» لتلقي أوامر البيع من حاملي أسهم الشركة من 2 يونيو 2024 وحتى نهاية جلسة تداول يوم 8 يونيو 2024، واستجاب نحو 20% من حاملي أسهم الشركة للعرض.

• «أدير» السعودية ترصد 400 مليون دولار للاستثمار بعقارات مصر

تخطط شركة «أدير العالمية» لاستثمار 400 مليون دولار بسوق العقارات المصرية خلال 5 سنوات، عبر الشراكة مع شركات «حسن علام»، و«ميلي» التابعة لمجموعة «الأهلي صبور»، و«باراجون»، بحسب الرئيس



International - EGY

للشركة باسل الصيرفي. وأضاف أن «أدير» التابعة لمجموعة «سمو القابضة» السعودية تعمل على الاستحواذ على 50% من شركة «ميلي» المصرية، من خلال زيادة رأسمالها لتوسيع نطاق الشراكة بين الطرفين. كما تتفاوض

«أدير العالمية» حالياً مع 3 شركات للتطوير العقاري في مصر للشراكة بتنفيذ مشروعات جديدة في السعودية! «ضمن خطتنا للاستفادة من محفظة الأراضي لدينا البالغة 170 مليون متر مربع في المملكة!» على حد قول الصيرفي.

• «فيرست ديزاين» تقترض 5.2 مليار جنيه لتطوير مشروع في «مدينتي» مصر

وقّع تحالف مصرفي مصري عقد تمويل بقيمة 5.2 مليار جنيه لصالح شركة «فيرست ديزاين» للتنمية والاستثمار العقاري، لإنشاء وحدات سكنية وتجارية وإدارية داخل مشروع «مدينتي» التابع لمجموعة طلعت مصطفى القابضة. ويضم التحالف المصرفي البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة، والمصرف المتحد، والبنك المصري الخليجي والبنك المصري لتنمية الصادرات. وتبلغ مدة القرض 5 سنوات، وسيؤجّه لتطوير 170 ألف متر مربع بمشروع مدينتي لإنشاء وحدات سكنية وتجارية وإدارية».

أخبار الطاقة



• «إيني» تعزم حفر بئرين بحقل «ظهر» المصري في 2025 باستثمارات 160 مليون دولار

تعزم شركة «إيني» الإيطالية، أكبر مستثمر أجنبي في قطاع الطاقة بمصر، حفر بئرين جديدين في حقل «ظهر» بمياه البحر المتوسط العميقة باستثمارات تُقدر بـ 160 مليون دولار في النصف الثاني من العام المقبل. ويمثل حقل «ظهر»، وهو أكبر حقل للغاز في البحر الأبيض المتوسط، نحو 35% من إنتاج الغاز في مصر حالياً والذي يبلغ في المتوسط 5 مليارات قدم مكعب يومياً. وتعمل «إيني» حالياً في مرحلة



تقييم لعمليات البحث والتنمية لمنطقة امتياز «شروق» والتي يقع فيها حقل ظهر، حيث تعكف على إجراء دراسات جيولوجية تمهيداً لاستئناف عمليات الحفر في الحقل والمنطقة.

• مصر تضع خطة خلال شهر لجدولة مستحقات شركات النفط الأجنبية المتأخرة

تضع الحكومة المصرية خطة خلال شهر لجدولة باقي مستحقات شركات النفط الأجنبية المتأخرة، بحسب رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي اليوم. وأضاف مدبولي خلال مؤتمر صحفي عُقد بالقاهرة يوم 9 يوليو 2024، أن حكومته سددت ما بين 20 و25% من متأخرات شركات النفط الأجنبية مؤخراً. سددت الحكومة المصرية 1.3 مليار دولار كدفعة جديدة من مستحقات شركات النفط والغاز الأجنبية العاملة بالبلاد في نهاية شهر يونيو 2024. ووصلت مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في مجال استكشاف واستخراج النفط والغاز لدى الهيئة المصرية العامة للبترول لنحو 4.5 مليار دولار، بحسب تقرير صندوق النقد الدولي في مارس 2024.

إقليمياً



• 5 مليارات ريال التبادل التجاري بين السعودية والعراق بنمو سنوي 12%

قدّر مجلس الأعمال السعودي العراقي، حجم التبادل التجاري بين البلدين، بـ 5 مليارات ريال بنمو سنوي 12%، بحسب رئيس المجلس محمد الخريف، مشيراً إلى أن المجلس يعمل على تنمية الاستثمارات السعودية في العراق، بالتزامن مع اهتمام

القطاع الخاص والحكومي في المملكة بالاستثمار في بغداد. ويستعد العراق لطرح قانون لحماية الاستثمار السعودي العراقي ومناقشته أمام البرلمان تمهيداً لإقراره خلال الأشهر القليلة المقبلة، ليعزز التعاون الاقتصادي بين المملكة والعراق، بحسب بيان صادر عن اتحاد الغرف السعودية.

• إسرائيل تتجه لإبقاء سعر الفائدة دون تغيير بسبب الحرب

يُتوقع إبقاء البنك المركزي في إسرائيل على أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الرابعة على التوالي، مع تقديرات باستمرار السياسة النقدية الحالية للبنك لعدة أشهر مقبلة وسط مخاوف من تصاعد القتال ضد حركة حماس الفلسطينية وجماعة حزب الله اللبنانية. وأجمع اقتصاديون استطلعت بلومبرغ آراءهم على أن لجنة السياسات النقدية ستبقي مؤشرها القياسي عند 4.5% وهو المستوى الذي استمرت عليه منذ خفض الفائدة ربع نقطة مئوية في بداية العام. كما سيتحدث المحافظ أمير يارون للصحفيين بعد اجتماع سعر الفائدة. وإلى جانب قراره اليوم الاثنين، سينشر البنك المركزي توقعات اقتصادية جديدة، والتي يمكن أن يعدل فيها توقعاته السابقة التي أصدرها في أبريل الماضي وتقدر وصول سعر الفائدة الرئيسي إلى 3.75% في الربع الأول من 2025.

• «فيتش»: زيادة كلفة الاقتراض تهدد بتباطؤ القطاع غير النفطي في السعودية والإمارات

يؤثر ارتفاع تكاليف الاقتراض على نمو القطاع غير النفطي في السعودية والإمارات خلال العام 2024، بحسب شركة «فيتش»

سوليوشنز». متوقعة أن يتباطأ نشاط القطاع الخاص في البلدين عن 2023، بفعل تأثير زيادة كلفة الائتمان بشكلٍ أساسي على استدامة واستثمار الشركات. ماريات القسحنا، محللة أولى لمخاطر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الشركة التابعة لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني، قدّرت تباطؤ نمو النشاط غير النفطي في السعودية من 4.4% في 2023 إلى 2.9% العام 2024، فيما سيتباطأ في الإمارات من 6.2% إلى 5%. وأضافت، خلال ندوة افتراضية حول الآفاق السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن «هناك سبباً آخر وراء توقعات تباطؤ



نمو القطاع غير النفطي في الإمارات وهو ارتفاع تكلفة المعيشة، وبالأخص في دبي، والتي يفذيها ارتفاع الإيجارات». وبخصوص نمو اقتصاد منطقة الخليج العربي ككل، توقعت القسحنا أن يتسارع خلال العام 2024، ليرتفع إلى 1.8% من 0.6%

العام 2023، ما يدعم النمو الإجمالي لاقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

عالمياً



• عملات الأسواق الناشئة تنتعش بعد تباطؤ التضخم الأميركي

قفزت أسعار عملات الأسواق الناشئة إلى أعلى مستوى منذ مايو 2024، بعد تباطؤ مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بأكثر من المتوقع خلال يونيو، مما عزز تقديرات خفض

مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة قريباً. وتسبب ارتفاع الراند الجنوب أفريقي والوون الكوري في ارتفاع مؤشر عملات البلدان النامية 0.2% مع تراجع الدولار الأميركي. كما أغلق مؤشر الأسهم واسع النطاق عند أعلى مستوى له في عامين بدعم من مكاسب أكبر صندوقين متداولين في البورصة الأميركية اللذين يتبعانه خلال جلسة التداول. وارتفعت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة 0.1% فقط في يونيو مقارنة بـ مايو 2024، بينما ارتفع مؤشر التضخم الأساسي -الذي يستثني المواد الغذائية والطاقة- بأبطأ وتيرة شهرية منذ أغسطس 2021. وعززت هذه الأرقام احتمالات خفض أسعار الفائدة الأميركية 3 مرات هذا العام، وفق تقديرات سوق المقايضات. وتعليقاً على ذلك، قال ماركو أوفيدو، الاستراتيجي بشركة «إكس بي إنفستيمنتوس» (XP Investimentos) في ساو باولو: «إنه معدل جيد جداً بالنسبة للأسواق الناشئة، كما أنه يمنح بنك الاحتياطي الفيدرالي مبرراً لخفض الفائدة في وقت أقرب من المتوقع».



معلومة مصورة



التضخم في مدن مصر يتباطأ
لشهر الرابع على التوالي إلى 27.5%

التضخم العام	التضخم الأساسي	التاريخ
29.8%	29.0%	يناير 2024
35.7%	35.1%	فبراير 2024
33.3%	33.7%	مارس 2024
32.2%	31.8%	أبريل 2024
28.2%	27.1%	مايو 2024
27.5%	26.6%	يونيو 2024



مقالات تحليلية

عوامل مُحفزة: كيف حقق ميزان المدفوعات فائضاً خلال الأشهر التسعة الأولى من 2023/2024؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2023/2024، أي خلال الفترة من يوليو إلى مارس من العام المالي 2024/2023، عن فائض كلي في ميزان المدفوعات بلغ نحو 4.1 مليار دولار إثر الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها في السادس من مارس 2024، والتي انعكست بصورة إيجابية على حساب المعاملات الرأسمالية والعالية ليسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 20 مليار دولار خلال الفترة محل الدراسة.

“

يأتي ذلك بفضل الزيادة في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سجل نحو 23.7 مليار دولار، منها نحو 18.2 مليار دولار في الفترة من يناير إلى مارس 2024، بالتزامن مع تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر إلى صافي تدفق للداخل بلغ نحو 14.6 مليار دولار، بينما ارتفع العجز في حساب المعاملات الجارية إلى 17.1 مليار دولار.

لماذا ارتفع العجز في حساب المعاملات الجارية؟

يرجع ارتفاع العجز في حساب المعاملات الجارية إلى 17.1 مليار دولار مقابل 5.3 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام المالي الماضي، إلى العوامل الآتية:

- **عجز الميزان التجاري البترولي:** تحول الميزان التجاري البترولي خلال الفترة المعنية بالدراسة إلى عجز بلغ نحو 5.1 مليار دولار مقابل الفائض المُسجل خلال الفترة المناظرة من العام المالي الماضي، وذلك بسبب انخفاض الصادرات البترولية بقيمة أكبر من انخفاض الواردات البترولية، حيث انخفضت الصادرات البترولية بنحو 7.2 مليار دولار لتقتصر على 4.6 مليار دولار، بضغط من انخفاض صادرات الغاز الطبيعي بمقدار 6.2 مليار دولار، والمنتجات البترولية بمقدار 1.2 مليار دولار في ظل انخفاض الكميات المصدرة والأسعار العالمية لكلٍ منهما، فيما ارتفعت الصادرات من البترول الخام بمقدار 181.1 مليون دولار.

من ناحية أخرى، انخفضت الواردات البترولية بمقدار 403.1 مليون دولار لتصل إلى 9.7 مليار دولار لانخفاض الواردات من البترول الخام بمقدار 2.1 مليار دولار في ظل انخفاض الكميات المستوردة منها، وارتفاع الواردات من كل من المنتجات البترولية بمقدار 1.5 مليار دولار، والغاز الطبيعي بمقدار 268.2 مليون دولار.

- **عجز الميزان التجاري غير البترولي:** تحسن العجز في الميزان التجاري غير البترولي بنحو 1.5 مليار دولار ليسجل نحو 23.7 مليار دولار بسبب انخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية غير

البتروولية مقابل ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية غير البتروولية؛ إذ انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البتروولية بمعدل 2.9% مسجلة 43.2 مليار دولار، وقد تركز الانخفاض في الواردات من الذرة، وبولييميرات بروبيلين، ومركبات غير عضوية أو عضوية، فيما ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البتروولية بمعدل 1.1% لتسجل نحو 19.5 مليار دولار متركزاً في ارتفاع الصادرات من الأسلاك والكابلات، وخضر طازجة أو مبردة أو مطبوخة، وأجهزة كهربائية للاستعمال المنزلي، وأقمشة منسوجة.

- **تراجع حصيلة رسوم المرور في قناة السويس:** بنحو 7.4% لتسجل نحو 5.8 مليار دولار مقابل نحو 6.2 مليار دولار في الفترة المناظرة، وذلك لانخفاض الحمولة الصافية بمعدل 15.6% لتسجل 944.9 مليون طن، وانخفاض عدد السفن العابرة بمعدل 11.5%، حيث انخفضت حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل 57.2% لتسجل نحو 959.3 مليون دولار مقابل نحو 2.2 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق، ويرجع هذا الانخفاض بشكل اساسي للتوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر، مما اضطر العديد من شركات الشحن التجارية لتحويل مسارها.

- **تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج:** بمعدل 17.1% لتقتصر على نحو 14.5 مليار دولار مقابل نحو 17.5 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وبالتحول صوب المستويات الشهرية، سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال شهر مارس 2024 ارتفاعاً بمعدل سنوي 11.1% للمرة الأولى منذ 22 شهراً لتصل إلى 2.1 مليار دولار مقابل 1.9 مليار دولار

خلال شهر مارس 2023، بفضل القضاء على السوق الموازية لسعر الصرف مما شجع المفترين بالخارج على تحويل مدخراتهم من العملة الأجنبية عبر القنوات الرسمية.

- **ارتفاع العجز في ميزان دخل الاستثمار:** بمعدل 40% ليسجل نحو 14 مليار دولار نتيجة لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بمعدل 2.9% لتسجل نحو 15.1 مليار دولار لزيادة الفوائد المدفوعة عن الدين الخارجي، بينما انخفضت متحصلات دخل الاستثمار بمعدل 9% لتسجل نحو 1.1 مليار دولار.

نظرة إيجابية

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو 20 مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل نحو 81 مليار دولار، بفضل العوامل الآتية:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** حقق الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل بلغ نحو 23.7 مليار دولار مقابل نحو 7.9 مليار دولار خلال الفترة المناظرة، حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 23.9 مليار دولار ويرجع ذلك بصفة أساسية لتنفيذ صفقة رأس الحكمة بقيمة 35 مليار دولار، كما ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاع البترولي لتسجل 4.4 مليار دولار.

- **الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية:** تحولت إلى صافي تدفق للداخل بلغ نحو 14.6 مليار دولار مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو 3.4 مليار دولار، بدعم من عودة ثقة المستثمرين الأجانب في أداء الاقتصاد المصري عقب مارس 2024.
- **التغير على الأصول الأجنبية للبنوك:** سجل صافي تدفق للخارج يمثل زيادة في الأصول بلغ نحو 12.1 مليار دولار مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 0.8 مليار دولار، فيما سجل التغير على التزامات البنوك صافي تدفق للخارج بلغ 2.7 مليار دولار.
- **التغير على التزامات البنك المركزي:** سجل صافي تدفق للخارج بلغ نحو 1.4 مليار دولار مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 3 مليارات دولار.

ختامًا، يُبين أداء ميزان المدفوعات المصري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2023/2024 تطورات إيجابية تأتي انعكاسًا لجملة من إجراءات تصحيح المسار التي اتخذتها الدولة المصرية منذ بداية عام 2024 والتي ساهمت بصورة ملموسة في تحسين وضع الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي ودعم ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.

مقالات تحليلية

الصودا آش: ذهب أبيض يدعم طموحات مصر للتنمية

د/ أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

”

تنهض الدول بتعافي اقتصادها وازدهار الصناعات الحديثة في قطاعاتها المختلفة وتنوع إنتاجها المحلي، والذي يُشكل المكون الرئيس في قوة الاقتصاد القومي لها، وبصفته المطور الأول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُعد صناعة البتروكيماويات في مصر إحدى الصناعات العصرية لما لها من ارتباط وثيق بالصناعات التكميلية. حيث أصبحت تُشكل واحدة من أهم أنشطة قطاع الطاقة المصري، والتي يعول عليها لتحقيق قيمة مضافة، وذلك ضمن استراتيجية تحول الدولة المصرية إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة في المنطقة.

“

من أهم هذه البتروكيماويات مكون الصودا آش أو كربونات الصوديوم، وهي مركب كيميائي له الصيغة Na_2CO_3 ويطلق عليها أيضًا رماد الصودا أو صودا الفسيل وهو الاسم الشائع لها. حيث توجد بالشكل العادي على شكل بوردرة بيضاء، يمكن أن يوجد طبيعيًا كمعدن أو صناعيًا، ويتم ذلك حاليًا من خلال عملية سولفاي، حيث يتم الحصول على الصودا آش، أو كربونات الصوديوم

من عصارة الرماد والماء، ويتم جمعها عن طريق تبخير المياه الموجودة. فما هي الصودا آش وما الأهمية الاستراتيجية لها، ولماذا تسعى الدولة المصرية إلى توطين تلك الصناعة المهمة؟

لماذا تم إهمال ملف الصودا آش؟

في عام 2001، كانت الصودا آش ضمن قائمة المنتجات التي تصنعها شركة مصر لصناعة الكيماويات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية، حيث يعود تاريخ تشغيل خط إنتاج الصودا آش إلى عام 1973، وأعيد تأهيله مرتين، الأولى عام 1995 والثانية في 2005. بموجب قرار وزارة قطاع الأعمال في 2001، قُصل مصنع كربونات الصوديوم عن شركة مصر لصناعة الكيماويات، ليصبح شركة مستقلة تابعة للقابضة للصناعات الكيماوية. في سبتمبر من عام 2008، وافقت الشركة القابضة للصناعات الكيماوية على بيع شركة الإسكندرية لكربونات الصوديوم إلى شركة سولفاي البلجيكية، ضمن برنامج الخصخصة بقيمة حوالي 760 مليون جنيه، ليُعدل الاسم لاحقًا إلى شركة سولفاي الإسكندرية لكربونات الصوديوم.

جاء بيع شركة الإسكندرية لكربونات الصوديوم وذلك رغم تحقيقها إيرادات في العام المالي السابق على دراسة عملية البيع 2006/2007 بقيمة حوالي 133 مليون جنيه، وتحقيق صافي ربح مبدئي حوالي 12.6 مليون جنيه، ولكن تزامنت عملية خصخصة الشركة مع اتجاه فوائض البلاد من الغاز الطبيعي للتراجع، وهو الأمر الذي قاد لاحقًا في 2014 إلى زيادة سعر الغاز للصناعات كثيفة الاستهلاك.

حيث تُعد الصودا آش واحدة من هذه الصناعات، رأى المستثمرون البلجيكيون أنها لم تُعد مجددة، وذلك قبل الوضع الحالي في الأسواق العالمية. الشركة البلجيكية قالت في بيان صادر عن إدارتها في بروكسل عام 2016 أن ربحية مصنع كربونات الصوديوم باتت تتراجع منذ عام 2014، منذ أن زاد سعر الغاز بمقدار 2.5 مرة، وبالإضافة إلى تهالك المعدات والآلات المستخدمة في تلك الصناعة، بما تغلب على جهود سولفاي المستمرة لتحسين أداء الإنتاج من خلال خفض استهلاك الطاقة وزيادة الكفاءة التشغيلية. ولكن وبشكل عام توقف الشركة عن إنتاج تلك المادة يمثل خسارة كبيرة لا تُعوض، وخاصةً في ظل كونها المنتج الوحيد في المنطقة وتتوفر المواد الخام بالقرب من مقر المصنع بمحافظة الإسكندرية.

بعد عامين عادت الشركة مجددًا إلى الدولة، حيث استحوذت شركات سيدي كير للبتروكيماويات والشركة القابضة للبتروكيماويات والشركة المصرية للإيثيلين ومشتقاته على 100% من أسهم شركة سولفاي الإسكندرية لكربونات الصوديوم. اتجهت أزمة الغاز للتحسن تدريجيًا مع اكتشاف شركة إيني الإيطالية لاحتياطات ضخمة في حقل ظهر، مما دفع الدولة مجددًا إلى خفض سعره للصناعات كثيفة الاستهلاك. لكن كل هذه التطورات لم تُعد صناعة الصودا آش للحياة مجددًا في شركة الإسكندرية.

بعد أن استحوذت الشركات الثلاث على شركة سولفاي الإسكندرية لكربونات الصوديوم، تغير اسمها إلى شركة الخدمات اللوجستية للبتروكيماويات، وكما يتضح من اسم الشركة فأصبح تركيزها في ذلك الوقت على تقديم الخدمات. حيث تم التفكير جدًّا في استغلال أرض شركة الخدمات اللوجستية للبتروكيماويات

وموقعها المميز على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بمنطقة المكس بالإسكندرية لإنشاء منطقة لوجستية تعمل على تحسين الأداء لشركات البتروكيماويات بالإسكندرية، وتقديم بنية تحتية لمنطقة لوجستية تعمل على تداول المنتجات البترولية والغازات المسالة المضغوطة ضمن خطة تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول البترول والغاز الطبيعي، حيث تعمل على تلبية احتياجات مصانع البتروكيماويات بالإسكندرية، عبر إقامة مجموعة مستودعات وربطها بحريًا بتسهيلات شحن وتفريغ السفن بالميناء، وبريًا بمجمع صناعة البتروكيماويات بمنطقة النهضة بالإسكندرية، هذا بجانب صناعة الجير الحي التي كانت موجودة بالشركة من قبل.

كيمياء النجاح: كيف تسهم صناعة الصودا آش في نهضة الاقتصاد المصري؟

«جاءت كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال مشاركته في إطلاق الملتقى والمعرض الدولي الأول للصناعة في أكتوبر 2023، أنه تم الانتهاء منذ فترة من تصنيع كربونات الصوديوم المعروفة باسم الصودا آش محليًا، مؤكدًا أنه تحدث عن الصودا آش منذ 5 سنوات، وأضاف مش إحنا بنستورد الصودا آش من بره علشان نستفيد منه هنا في الأنشطة الصناعية بتاعتنا؟ انتوا ليه بتعملوا دراسة جدوى ثاني و إحنا عملناها قبل كدة وأتحت لجميع المستثمرين بعد مراجعتها بالكامل، أنا لو مش عارف المشروع أبعاده إيه أو السوق محتاج إيه هقول ماشي نعمل، لكن الموضوع ده منتهي».

وبعد تحويل الأمر إلى الشركة القابضة للبتروكيماويات إيكم، قامت شركة الخدمات اللوجستية للبتروكيماويات بدراسة إنشاء

المشروع ضمن مشروعات مجمع العلمين للبتروكيماويات، وذلك لسد احتياجات مصر من مادة الصودا، لتحقيق التنمية المستدامة لمدينة العلمين الجديدة على مساحة 185 فدان.

لكي يصبح المشروع اقتصاديًا يجب الوصول بمستويات الصودا آش إلى حوالي 500 ألف إلى مليون طن سنويًا، ومن هنا تجدر الإشارة إلى أنه في إطار توجه الدولة نحو بناء كيانات اقتصادية كبرى تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات العمرانية الجديدة، يشهد مجمع التكرير والبتروكيماويات بمدينة العلمين الجديدة تقدمًا في أعمال تطويره لاسيما بعد تأسيس شركة مشروع العلمين في سبتمبر من عام 2021 لتنمية المجمع. يتم حاليًا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأسيس شركة للمرافق وفقًا للمخطط العام، وإمداد كامل مشروعات مجمع العلمين باحتياجاتها من المرافق والغازات الصناعية والخدمات اللوجستية.

يضم مجمع العلمين العديد من المشروعات بإجمالي استثمارات تتخطى حوالي 10 مليارات دولار، حيث يضم مشروع مجمع التكرير والبتروكيماويات استثمارات تقدر بنحو 8.5 مليار دولار، ويهدف إلى إنتاج حوالي 3.2 مليون طن سنويًا من المنتجات البتروكيماوية المتخصصة، بالإضافة إلى حوالي 1.6 ألف طن سنويًا من المنتجات البترولية اعتمادًا على حوالي 3.8 مليون طن من الزيت الخام المنتج من حقول الصحراء الغربية.

وتضم مشروعات مجمع العلمين مشروع إنتاج كربونات الصوديوم (الصودا آش)، الذي يهدف إلى زيادة القيمة المضافة للمصادر الطبيعية المتوفرة في مصر، والمتمثلة في خام الملح والحجر الجيري وذلك بإنتاج مادة الصودا آش بطاقة تصميمية حوالي 600

ألف طن سنويًا، وحوالي 100 ألف طن سنويًا من مادة بيكربونات الصوديوم، وحوالي 50 ألف طن سنويًا من مواد متخصصة أخرى باستثمارات تقديرية حوالي 480 مليون دولار. كما هو موضح بالشكل التالي لمجمع العلمين للبتروكيماويات.

تفاصيل أكبر مُجمع للتكرير والبتروكيماويات في مصر

استثماراته

8.5

مليار دولار

6

مشروعات جديدة
بقطاع البتروكيماويات
تدخل حيز
التنفيذ

المكان

منطقة العلمين
الجديدة بمحافظة
مرسى مطروح
الحدودية

أهداف المُجمع

مواكبة احتياجات السوق
المحلي المتنامية

1.9 مليون طن من
المنتجات البترولية
(بوتاجاز ونافتا وكبروسين
ومازوت وسولار)

1.5 مليون طن من
المنتجات البتروكيماوية
المُتخصصة



المصدر

الباحث / بيانات مُعلنة

ذلك بالإضافة إلى مشروع مجمع البحر الأحمر للبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بقناة السويس، والذي يهدف إلى إنشاء مجمع للبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس،

وذلك في إطار خطة الدولة المصرية لتنمية المنطقة الاقتصادية،
وبهدف المساهمة في تلبية احتياجات السوق المحلية من
المنتجات البترولية والبتروكيماوية والعمل على تصدير الفائض.

أهمية مشروع توطين صناعة الصودا آش في مصر؟

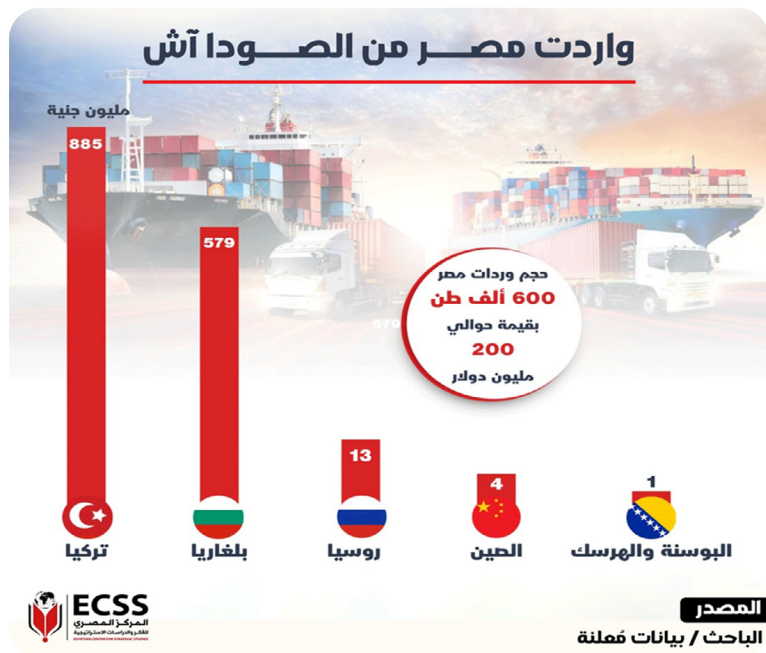
هناك العديد من الإيجابيات التي تبلور أهمية خطوات الدولة
المصرية نحو توطين صناعة وإنتاج الصودا آش في مصر، والتي
من الممكن تلخيصها في النقاط التالية:

سعي الدولة المصرية إلى توطين مجموعة من الصناعات ذات
الأولوية للاقتصاد المصري، بهدف المساهمة في رفع القيمة
المضافة للصناعات المصرية، مما يعمل على تخفيف العبء
القائم على الاحتياطي الدولارى المصري في الفترة المقبلة.

لا يوجد مصنع واحد في المنطقة العربية لإنتاج الصودا آش،
بما يعنى حاجة المنطقة لإنشاء المصنع في ظل توافر
المادة الخام الرئيسة لتلك الصناعة وهي ملح الطعام والحجر
الجيري، وبالتالي السوق المصري وحده يحتاج إلى حوالي 500
ألف طن سنويًا من الصودا آش، بجانب الدول العربية التي
تحتاج إلى مليون طن سنويًا، وأقل كمية تنتج سنويًا لتحقيق
العائدات المرجوة من إنشاء المصنع هي حوالي مليون طن
سنويًا. ويزداد الطلب المحلي على هذه المادة حاليًا بمعدل
3% سنويًا، وبلغ إجمالي الطلب في منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا حوالي 1.9 مليون طن في عام 2017.

وصول حجم الواردات المصرية من تلك المادة لنحو مليار و485 مليون جنيه بنهاية عام 2021، مقابل مليار و486 مليون جنيه بنهاية عام 2020، بإجمالي نحو مليار و971 مليون جنيه في عامين فقط، وذلك قبل تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية والحرب على غزة والتي بكل تأكيد أدت إلى رفع الأسعار بصورة قياسية.

المصانع المحلية تستهلك نحو حوالي 500 ألف طن سنوياً من الصودا آش ويبلغ سعر الطن كحد أدنى 250 دولار. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن كلا من بلغاريا وتركيا تقاسما صدارة قائمة الدول التي تستورد منها مصر مادة كربونات ثنائي الصوديوم، حيث بلغت الواردات من تركيا نحو 885 مليون و363 ألف جنيه في عام 2021، تليها بلغاريا بواردات قيمتها 579 مليون و759 ألف جنيه، ثم جمهورية روسيا بواردات قيمتها حوالي 13 مليون و890 ألف جنيه، بجانب الصين بقيمة واردات 4 ملايين و729 ألف جنيه، وجمهورية البوسنة والهرسك بنحو مليون و55 ألف جنيه، كما موضح في الشكل التالي.



يصل عدد مصانع الزجاج المحلية إلى نحو 25 مصنعًا، وتصل استثماراتها إلى حوالي 5 مليارات جنيه، حيث يسعى قطاع الزجاج إلى بدء تصنيع الصودا آش محليًا، في ظل العقبات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية وتداعيات الحرب على غزة، ونقص الطاقة الإنتاجية، خصوصًا أنها من مكونات الإنتاج الرئيسة بتلك الصناعة الاستراتيجية، فهذه المادة تدخل بنسبة تتراوح ما بين حوالي 15 و30% في تكلفة الإنتاج، وبالتالي نقص الإمدادات العالمية لها قد يؤدي إلى تعثر الإنتاج بشركات الزجاج والمنظفات الأكثر استهلاكًا لها.

وبالتالي إنشاء مصنع لإنتاج الصودا آش سيعمل على:

- إنتاج كربونات الصوديوم (الصودا آش) لتلبية احتياجات السوق المحلي.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- خفض فاتورة الاستيراد من الخارج.
- زيادة القيمة المضافة لخام الجير المصري.
- توفير فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة.
- فتح أسواق جديدة وتلبية احتياجات السوق العربية.

وبشكل عام، تضمن دراسة المشروع له مقومات نجاح كبيرة، نظرًا إلى توافر المادة الخام الأساسية وهي الحجر الجيري، والملح، والأمونيا، بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على مادة الصودا آش، بالإضافة إلى توافر مساحة الأرض اللازمة للمشروع والخبرات الفنية والأيدي العاملة اللازمة، كما يوضح الشكل التالي أهمية مصنع الصودا آش.

مصنع إنتاج الصودا آش في العلمين

الموقع العلمين الجديدة

الشركاء في التنفيذ
قطاع البترول بالتعاون مع القطاع الخاص ومبادرة إبدأ

حجم الإستثمارات المتوقع 500 مليون دولار

الوضع الحالي
يتم حالياً إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع

أهمية المشروع

- توفير فرص عمل جديدة ومباشرة وغير مباشرة
- زيادة القيمة المضافة لخام الجير المصري
- خفض فاتورة الإستيراد من الخارج
- تحقيق التنمية المستدامة
- إنتاج مادة كربونات الصوديوم لتلبية احتياجات السوق

تبلغ احتياجات السوق المحلي من الصودا آش حوالي 500 ألف طن سنوياً

المصدر
الباحث / بيانات مُعلنة

ECSS
المركز المصري للدراسات الإستراتيجية

وأمام ما تقدم، يوجد طلب كبير على الصودا آش، مع وجود فجوة تسويقية بالعديد من دول العالم، مما سيتيح فرص تسويقية كبيرة للمادة، حيث تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال باستيراد رماد الصودا من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعد هي والصين من أكبر منتجي الصودا آش في العالم. حيث بلغ إجمالي الطلب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 1.9 مليون طن سنوياً في عام 2017، بالإضافة إلى وصول الطلب العالمي على رماد الصودا إلى حوالي 4 مليارات دولار في عام 2018، مع زيادة النمو السنوي للطلب بحوالي 3%، كما هو موضح في الشكل التالي.



ECSS
المركز المصري
للدراسات والبحوث

المصدر

الباحث / بيانات مُعلنة

مقترحات للتطوير:

قطعت الدولة المصرية بالفعل شوطًا كبيرًا في سعيها نحو إعادة توطين وإنتاج الصودا آش، حيث أخذت العديد من الخطوات الجادة التي تهدف إلى إدارة هذا الملف بصورة شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات السوق المحلية من تلك الصناعة الاستراتيجية. ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات والعقبات، ومن هنا يمكن إيضاح بعض المقترحات التي من الممكن أن تُسهم في تذليل تلك العقبات ومنها:

- ضرورة اعتبار صناعة وإنتاج الصودا آس بمثابة مشروعات استراتيجية وليس تجارية فقط، لأن لدى مصر صناعات كبيرة تعتمد بشكل رئيس على تلك المادة بشكل أساسي، وفي حالة عدم توفرها فإن تلك المصانع مهددة بالتوقف عن الإنتاج.
 - ضرورة العمل على تقديم العديد من الحوافز العالية للقطاع الخاص، لكي تصبح تلك الصناعة أكثر ربحية له.
 - ضرورة زيادة وربط البحث العلمي بالقطاعات التي تعتمد فيها السوق المصرية على الاستيراد والتي تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك.
 - ضرورة عقد شراكات مع الدول الكبرى المنتجة في تلك الصناعة والاستفادة من تلك التجارب.
 - تأهيل الكوادر البشرية على تلك الصناعة، فبالرغم من توافر عمالة مؤهلة من ضمن العمالة المتبقية من مصنع سولفاي، ولكن نحتاج إلى نقل الخبرات في تلك الصناعة والعمل على توطينها.
 - ضرورة الاعتماد على القطاع الخاص في إنتاج مثل هذا النوع من الخامات، وذلك بعد الوصول إلى معادلة التكلفة المقبولة لإنتاجه، وذلك دون اشتراط أسعار معينة قبل تنفيذ المشروعات بما يضمن تحقيق مكاسب للمستثمرين.
 - بهدف تحفيز استيعاب السوق ودعم البنية التحتية في تلك الصناعة.
-

خلاصة القول، تنهض الدول بتعافي اقتصادها وازدهار الصناعات الحديثة في قطاعاتها المختلفة وتنوع إنتاجها المحلي، الذي يُشكل المكون الرئيس في قوة الاقتصاد القومي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مما لا شك فيه أن قطاع البتروكيماويات المصري لا يزال يستشرف آفاقًا واعدة للاستثمار لما يتمتع به من مزايا تنافسية عالية، والتي جعلته يحظى بدعم غير مسبوق على كافة المستويات.

وفي الأخير، أن تطبيق استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة يُمثل أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص صناعة البتروكيماويات، وذلك لأنها تمثل أهمية كبيرة في تحقيق القيمة المضافة ودفْع عجلة الإنتاج وتحسين وتيرة الاقتصاد محليًا وخارجيًا.

مقالات تحليلية

تدفقات دولارية: زيادة تحويلات العاملين بالخارج

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يعتبر تدفق العملة الصعبة أمر حيوي في عملية الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ومن ثم العمل على تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز قوة أداء الجنيه المصري وهو ما سيتبعه انخفاض معدل التضخم خلال المرحلة المقبلة، وكذا زيادة الاحتياطي النقدي الذي يعد جزءاً مهماً للغاية من أداء الاقتصاد المصري ويمثل الأداة الحقيقية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع وجذب استثمارات القطاع الخاص وهو أحد أهم أولويات الحكومة خلال الفترة القادمة، لافتاً إلى أنه مع الحفاظ على استقرار سعر الصرف ستزداد تدفقات وتحويلات العاملين بالخارج بشكل أكبر.

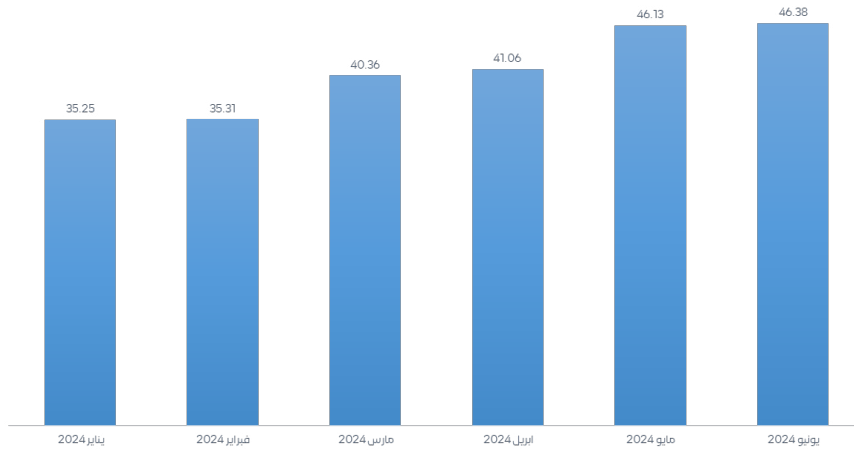
“

مؤشرات ايجابية

حقق الاحتياطي النقدي ارتفاعات متتالية خلال عام 2024 حيث وصل إلى 46.38 مليار دولار في يونيو 2024 مقارنة بـ 35.25 مليار دولار في يناير لنفس العام حيث وصل إلى أعلى مستوي في تاريخه، محاولاً تجاوز التأثيرات العالمية على كافة مصادر العملات

الأجنبية، ويواصل الاحتياطي الأجنبي ارتفاعه منذ عدة أشهر في ظل اتجاه الدولة للعمل على تعزيز الموارد الدولارية، وخفض الواردات، وزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، مع تبنى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، لدعم النمو. ومن هذا المنطلق تواصل الدولة جهودها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الفترة المقبلة من خلال اتخاذ إجراءات متكاملة متعلقة بالسياسات النقدية والمالية والهيكلية والمؤسسية والمساندة الاجتماعية مع مراعاة تحقيق السلامة والاستدامة المالية، وضبط الأسواق واستقرار الأسعار.

تطور الاحتياطي النقدي (مليار دولار) - شهرياً



المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

كما ساعد على زيادة الاحتياطي النقدي تحقيق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو 4.7 مليار دولار، والتي انعكست بصورة إيجابية على حساب المعاملات الرأسمالية والمالية ليسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 20 مليار.

ومن بين محفزات الاحتياطي النقدي الأجنبي زيادة تحويلات العاملين بالخارج للشهر الثالث على التوالي ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال مايو 2024 بمعدل 73.8% (على أساس سنوي) لتصل إلى نحو 2.7 مليار دولار (مقابل نحو 1.6 مليار دولار خلال مايو 2023)، كما ارتفعت بمعدل 26.6% مقارنةً بالشهر السابق مباشرةً أبريل 2024 والتي سجلت خلاله نحو 2.2 مليار دولار.

فرص وإجراءات تعزيز تحويلات العاملين بالخارج

قامت وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج بتنفيذ العديد من المشروعات على عدة جوانب مهمة، من بينها التعاون بين البنك المركزي المصري والبنوك الوطنية لإطلاق الشهادات الدبلوماسية بعوائد تنافسية عالية، حيث قدم البنك الأهلي وبنك مصر شهادات بعوائد تصل إلى 7% و9%، وهي الأعلى عالمياً. كما تم التحرك لتشجيع المصريين في الخارج على فتح حسابات دولارية في فروع البنوك الوطنية، لتيسير معاملاتهم العالية وتجاوز الصعوبات التي تواجههم في عمليات التحويل من الخارج.

كما تم إصدار قانون منح بعض التيسيرات الجمركية لسيارات المصريين بالخارج ويمنح هذا القانون مميزات وإعفاءات جمركية كبيرة تصل إلى نسبة 70% على سيارات المصريين بالخارج الواردة إلى مصر مقابل وديعة بنكية يتم استردادها بعد خمس سنوات ويتم صرفها بالجنيه المصري بسعر صرف يوم الاسترداد.

كما تم إطلاق حملة ترويجية كبيرة تنفذها وزارة الهجرة لتحفيز المصريين بالخارج على الاستفادة من القانون وزيادة مشاركتهم بالمبادرة. بالإضافة إلى إطلاق حملة ترويجية تنفذها وزارة الهجرة

لتحفيز المصريين بالخارج على الاستفادة من القانون وزيادة مشاركتهم بالمبادرة، حققت ملايين من التفاعلات على الفيديوهات الترويجية للحملة، وهو ما أسهم في تضاعف الإقبال على التسجيل والاستفادة من القانون.

تم فتح باب تلقي طلبات تسوية المواقف التجنيدية بشكل نهائي بمبادرة من الدولة المصرية في مقابل 5000 دولار على أن يتم استقبال كافة الطلبات على الموقع للمصريين بالخارج؛ مما سهل عليهم الدور في سن التجنيد اعتباراً من سن 19 عاماً وحتى سن 30 عاماً، وكذلك ممن تجاوزوا سن 30 عاماً؛ لتسوية موقفهم التجنيدي طبقاً للموقف.

انسجمت وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج مع مسؤوليتها المجتمعية من خلال تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بدعم الفئات الأشد احتياجاً. ولهذا الغرض، تم إطلاق سلسلة من الحملات الخيرية لجمع التبرعات النقدية والعينية لصالح مستشفى أبو الريش للأطفال ومستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي بالمجان. وقد تم كذلك إطلاق مبادرة «أصدقاء مستشفى الأورمان» من خبراء مصريين في الخارج بالأقصر، وذلك على هامش افتتاح أكبر مؤتمر طبي لعلاج الأورام. ولم يكتف الأمر بهذا، بل قامت وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج بإطلاق مبادرة «مصر المنصورة» لدعم مركز الكلى والمسالك البولية بالمنصورة، الذي يحظى بكفاءة عالية ويتمتع بشهرة عالمية.

تأخذ الوزارة أيضاً دوراً فاعلاً في دعم وتنمية قرية الروضة وبئر العبد ومستشفى العريش بشمال سيناء من خلال حملات التبرع التي تنظمها لدعم هذه المناطق الهامة. وكان لها دور بارز في

ماراثون «اطمئن على نفسك»، الذي يهدف إلى توعية الجمهور حول مخاطر فيروس «سي» وأهمية الوقاية منه والعلاج. ولقد عملت أيضًا على تعزيز السياحة المحلية في محافظة المنيا، ودعم مستشفى السرطان بالأقصر. بالإضافة إلى زيارة الوزيرة السابقة نبيلة مكرم لمستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي بالمجان، وإعلانها عن توليها دور سفيرة للمستشفى خلال جولاتها الخارجية للمصريين المهاجرين.

عوامل تشجيعية

من الممكن إعادة الثقة بين العاملين بالخارج والسلطات التنفيذية في مصر وتقديم سعر تشجيعي للعملة الأجنبية بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج بوضع تصور لتعديل سعر التحويل الوارد من المقيمين بالخارج، بالإضافة إلى منح العاملين بالخارج عددًا من الامتيازات الأخرى وذلك في مقابل تكلفة فرصة بديلة نتيجة التحويل بسعر أقل من السعر في السوق الموازية، وتشجيع العاملين بالخارج على الاستثمار في البورصة المصرية عن طريق الإعلانات المحفزة وجهود ممثلي شركات الوساطة ومديري الاستثمار، بالإضافة إلى استعراض أهم الفرص الاستثمارية التي تتيحها سوق الأوراق المالية المصرية للمصريين بالخارج علاوة على ذلك استمرار البنك المركزي المصري في إصدار أوعية ادخارية متميزة خاصة للعاملين بالخارج على أن يتم ذلك بالتنسيق مع باقي البنوك المصرية مع توفير مميزات إضافية مثل الإعفاء من أي مصروفات إضافية أو عمولات مقابل تحويل المبالغ أو الحصول على الشهادات المصرفية المختلفة. العمل على تنفيذ مبادرة عاجلة للتمويل العقاري بالعملة الصعبة من البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، كذلك بنك

الإسكان والتعمير بمميزات وتسهيلات في عدد سنوات السداد ومقدم الحجز؛ وذلك ليستطيع جميع العاملين بالخارج الحصول على وحدات سكنية بفائدة قليلة وفترة تقسيط طويلة ما دام يتم سداد جدية الحجز والأقساط بالعملة الحرة، وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة على العقود بين العاملين بالخارج والسلطات التنفيذية، على أن تكون الأولوية في تخصيص الشقق السكنية للأمر المعيلة العاملة بالخارج.

في الختام، يُعد تحويل العاملين المصريين الموجودين في الخارج إلى بلدهم فرصة حيوية لتعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة. تعمل الحكومة والجهات المعنية على اتخاذ سياسات وآليات فعّالة لزيادة هذه التحويلات وتسهيل عمليات التحويل العالي، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة وتطوير المهارات ومكافحة التحويلات غير الرسمية. يهدف ذلك إلى تعزيز تدفق الأموال من العاملين بالخارج، لتحقيق أقصى استفادة من هذه العمليات.



ECSS

المركز المصري
للأفكار والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للأفكار والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg



www.ecss.com.eg